وقائع الحلقة الدراسية التي نظمتها (المدى) بشأن مشروع الغاء دعم المشتقات النفطية

عشرات الباحثين والمختصين الأكاديميين يحذرون من مخاطر تطبيق مشروع الغاء الدعم

بغداد / المدى
تصوير: سمير هادي

القسم الثاني

نشرنا في صفحة (الحدث الاقتصادي) ليوم امس (الاثنين) القسم الاول من وقائع الحلقة الدراسية التي نظمتها مؤسسة (المدى)، والخاصة بمشروع رفع دعم المشتقات النفطية، حيث استعرضنا فيها التوصيات التي خرج بها الباحثون المشاركون، فضلاً عن نص ورقة العمل الأولى التي تقدم بها الدكتور باتع الكبيسي والتي كانت بعنوان (الاثار الاقتصادية المترتبة نتيجة التضخم الاقتصادي) ونستعرض فيما يلي مداخلات المشاركين ووجهات نظرهم تجاه طروحات الباحثين. وفي هذا العدد نستعرض وقائع ما تبقى من الحلقة المتضمنة نصي ورقتي العمل الثانية والثالثة اللتين تقدم بهما كل من الدكتور ضياء المكوطر والدكتور عبد الرحمن المشهداني.

مداخلات ورقة العمل الاولى

وعقب انتهاء الدكتور الكبيسي من ورقة العمل التي قدمها ونشرت أمس بدأت المناقشات بصددها حيث اكد السيد عبد الحسن الشمري رئيس التجمع الصناعي العراقي في مداخلته على الورقة ان زيادة اسعار المشتقات النفطية تحمل جانبين سياسياً واقتصادياً، اما الجانب السياسي فان اية زيارة كانت صغيرة ام كبيرة تؤدي الى خلق مشاكل للحكومة عليها ان تحسبها قبل الاقدام على هذه الخطوة فالوضع السياسي الحالي لا يتحمل في ظل غياب الخدمات الاساسية والازمات المتلاحقة. ففي المجال الاقتصادي اتجه المواطنون الى تحسين وضعهم المعيش وشراء حاجات ضرورية كان من الصعب توفيرها سابقا ولكن اتباع سياسة رفع الدعم عن المستلزمات الحياتية الضرورية ومنها المشتقات النفطية جعل الحكومة تعطي بيد وتاخذ باليد الاخرى وعليه فان عليها ان ترفع شعار العراقي اولا.

اما السيد باسم جميل انطون نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين فقال في مداخلته عن ورقة العمل الاولى لقد حصلت زيادات كبيرة في دخول العديد من المواطنين والعائلة العراقية جراء زيادة الرواتب بنسب تجاوزت ٢٠-٤٠ ضعفاً مما عمل على رفع مستوى دخل الاسرة اضافة الى ارتفاع اجور الايدي العاملة العراقية سواء كان في القطاع الخاص او الحكومي ولكن من جانب آخر حدثت زيادات كبيرة بالاسعار سواء في السلع الغذائية المحلية من الخضراوات والفواكه ومجموع السلة الغذائية للمواطن العراقي ولم تستطع الدولة السيطرة عليها، وتحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد احادي الجانب لاعتماده على سلعة واحدة هي النفط وتوقفت عجلة الصناعة والزراعة والسياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الاخرى.

واشار انطون الى الوقت الضائع للمواطن العراقي في عملية انتظار الحصول على المشتقات النفطية في طوابير تستغرق ساعات او لليلة كاملة وهذا وقت ضائع شكل عبئاً كبيراً على كاهله موضحاً ان هناك مخاطر كبيرة يتعرض لها المواطن جراء حصوله على الوقود نتيجة فقدان الامن وعليه ومن اجل ايجاد حلول سريعة يجب ان تبادر الدولة الى توسيع عمل المصافي الحالية وانشاء مصاف جديدة بطاقة تكفي لسد النقص الحاصل، وضرورة ان تقدم الحلقة الدراسية الحلول الكفيلة والتوصيات العملية وليس تشخيص العيوب والاخطاء، مبينا ان الدولة تستورد حالياً ما يقارب ملياري دولار من الوقود بالسعر العالمي، ونحن امام مشكلة كبيرة يجب ايجاد الحلول لها حيث يشكل رقم ٧٦ مليار دولار من الوقود المدعوم ٤٠٪ من واردات العراق للخزينة فمن اين ستصرف الدولة على بقية ابواب الميزانية؟.

وحذر الدكتور ستار جبار البياتي من مركز بحوث ودراسات الوطن العربي التابع للجامعة المستنصرية من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لمقترح ارتفاع اسعار المشتقات النفطية وذكر في هذا المجال ما حصل من مؤشرات اجتماعية في اليمن قبل اقل من اسبوعين على اثر ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في اليمن، وعلى اثر رد الفعل الشعبي المعاكس للقرار الحكومة الغت قرارها بزيادة الاسعار، وتعقيباً على ما ذكره بعض المحاضرين والمعقبين حول موضوع الخصخصة قال البياتي ان موضوعاً كهذا يجب ان يطرح على الجمعية الوطنية لاتخاذ القرار المناسب ونذكر هنا بما حصل في اليابان قبل ايام قلائل حيث عرض رئيس الوزراء الياباني مشروع مقترح يتضمن خصخصة قطاع الاتصالات وسقط القرار بالتصويت عليه حيث صوت (١٢٥) عضوا في البرلمان الياباني ضد القرار وموافقة (١٠٨) على القرار فاسقط المشروع منوهاً: لذلك نقول لا يمكن البدء بعملية الاصلاحات الاقتصادية ما لم نهيئ البيئة الاقتصادية والاجتماعية ودراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية والسلبية.

وبين الدكتور عباس ابو التمن مدير مركز بغداد للبحوث الاقتصادية في مداخلته ورود اشارات الى مفهوم التضخم احادية التفسير هناك ما يسمى بالتضخم النقدي والتضخم السلعي وتعود حالة التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي حالياً الى بدايات الثمانينيات عندما بدأت الحرب العراقية الايرانية حيث دخلها العراق باحتياطي يقدر باكثر من (٢٠) مليار دولار وتم ايضا تعطيل الانشطة الانتاجية غير العسكرية لصالح الانفاق العسكري وايقاف التمويل لها ايضا لصالح الانفاق العسكري ثم جاءت حرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار جائر على العراق لغاية ٢٠٠٣ حيث شهد الاقتصاد العراقي حالة شاذة لم يشهدها أي اقتصاد وهي قيام الحكومة بتمويل الانفاق الحكومي، موضحاً اما بالنسبة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية فنطرحها باسلوب لربما مغاير. فالمطلوب مناقشة اية مشكلة باسلوب موضوعي يشخص عواملها بدقة كيما يتم التوصل الى وضع العلاج اللازم الصحيح لذلك نطرح المسألة على اساس ان هناك دعما غير عادل وعلى وجهين الدولة تقوم باستيراد ٥٠٪ من حاجة البلد من هذه المشتقات وبتكلفة اكثر من (٣) مليارات دولار والباقي مصدره من الانتاج المحلي أي بمعنى يكلف الدعم حوالي (٦) مليار دولار يقدم على سبيل المثال مليون ونصف مالك سيارة واذا اضفنا بمعدل ٢-٣ منتفعين آخرين ضمن عائلة مالك السيارة يصبح المستفيدين حوالي ٤ /٥ مليون فرد من مجموع اكثر من ٢٧ مليون عراقي مشيرا الى ان الدولة تستورد لتر البنزين بحوالي ما يعادل ٧٢٠ ديناراً وتبيعه الى المواطن بـ (٢٠) دينارا، اما الوجه الثاني لعدم العدالة هو ان هؤلاء المليون والنصف مستهلك لا يستهلكون البنزين بصورة متساوية فهناك من يستهلك ٣٠ لتراً او ٥٠ او ١٠٠ لتر أي ان الاول يحصل على دعم (٢١) الف دينار والثاني (٣٥) الف دينار والثالث (٧٠) الف دينار، فاين هي العدالة في ذلك، اذاً نحن امام حالة غريبة من اشكال الدعم لا يوجد لها مثيل في العالم حوالي ٢٥ مليون عراقي يساهمون بدعم (٢) مليون لاستهلاك سلعة غير منتجة وفي عجالة نقول هناك مشكلة مستفحلة ولكن يجب ان نناقشها بموضوعية بعيداً عن التشنجات لكي يتم وضع الحلول لها.

ورقة عمل الجمعية الوطنية لحماية المستهلك

ثم قدم الدكتور ضياء صافي المكوطر رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك نائب رئيس اتحاد الاقتصاديين العراقيين ورقة عمل اشار فيها إلى شيوع حالة من الفوضى الاقتصادية في العراق وغياب السياسات الاقتصادية وافتقارها إلى النظرة الشمولية لسمات الاقتصاد برغم العلاقات التشابكية لقطاعاته المختلفة، وان عملية الاصلاحات لابد لها ان تشمل جميع القطاعات من دون استثناء في ظل تبعية القرار الاقتصادي للقرار السياسي الذي كان ولا يزال يعاني منه العراق مؤكداً دور الاقتصاديين وطروحاتهم للخروج من الفوضى الاقتصادية الحالية بالاضافة إلى ضرورة ترسيخ المنهج الديمقراطي في الاقتصاد والذي يتبناه مجلس اقتصادي مقترح يعنى بجميع القرارات الاقتصادية.

وتطرق المكوط إلى اهمية تحديد المنهج الاقتصادي للدولة وموقفه من القضايا الاقتصادية الملحة مثل الخصخصة والاستثمار الاجنبي يجب ان يلبي مصلحة العراق والعراقيين اولاً ويعمل على اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية، وتوظيف الاستثمارات الوطنية في التنمية وحماية الصناعة الوطنية.

وطالب بالغاء ديون العراق والتعويضات لانها اساساً كانت مساعدات عسكرية للنظام السابق ولا يتحمل الشعب العراقي اية تبعات عنها، بالاضافة إلى ضرورة ان تقدم الدول المانحة قروضاً للعراق من دون فوائد نتيجة الظروف الاقتصادية الحرجة وتداعياتها على السمات العامة للاقتصاد في العراق فضلاً عن مسؤولياتها الدولية في ذلك. واضاف قائلا:

والمعلوم ان الاقتصاد يعد محركاً لكل شيء وللقرار السياسي ايضاً، مما يستلزم ترصين مراكز القرار وعدم جعلها هامشية، اذ ان المفاتيح المركزية ما زالت بيد الاجنبي او قوات الاحتلال والتي لها حصة الاسد في مجمل قرارات العراق لان لها اهدافاً تسعى إلى تحقيقها وتتمثل في السيطرة على مسارات النفط العراقي باعتبار ان حقول نفط العراق هي آخر ما ينضب في العالم..

ومع ذلك نرى ان القرارات الاقتصادية حتى اليوم تصدر بنفس دكتاتوري لا يسمح بلغة الحوار لصنع القرار الذي غيب عنه الاقتصاديون والغريب اننا نشهد تسابقاً محموماً لاعلام العولمة في الترويج لاقتصاد السوق والخصخصة التي ان طبقت بدون معايير اقتصادية تتوافق والبيئة والظروف العراقية فانها ستكون حتماً كارثة حقيقية بمعناها الشمولي وهذا لا يعني اننا نقف بالضد من الخصخصة ولكننا نريدها وطنية برأسمال وطني بدلاً من تحولها إلى يد الاجنبي الذي يستهدف النهب المنظم لثروات العراق.

امامنا اليوم خيارات شتى في تبني الاشتراكية الدولية بدلاً من النظام الرأسمالي الذي يسعى إلى اغناء الغني وافقار الفقير، مشيراً إلى السعي الخفي لجر العراق نحو اقتصاد السوق على نحو قسري برغم عدم توافر مقوماته حالياً لحراجة الوضع الاقتصادي في العراق.

وندعو من هذا المنبر الذي تبنى الحلقة الدراسية الاقتصادية إلى دعم الحاجات والسلع الاساسية للمواطن العراقي مثل البطاقة التموينية والمشتقات النفطية لان أي زيادة في اسعار تلك المشتقات سوف تمتد إلى القطاعات الاخرى لا محالة في ظل تزايد نسب البطالة التي وصلت إلى ٨٠٪، مشدداً على ضرورة دعم اسعار المشتقات النفطية كما يحصل في دول الخليج العربي.

مداخلات ورقة العمل الثانية

واكد الدكتور باتع الكبيسي في مداخلته عن ورقة العمل الثانية، لان الاقتصاد العراقي يعتمد في ايراداته على النفط بنسبة ٨٤,٢٪ فهو العمود الفقري للاقتصاد القومي اما بقية الايرادات فتعتمد على نسبة ما مقداره ١٥,٨٪ المتأتية من الرسوم الكمركية والضرائب والمعونات الاقتصادية من الخارج، موضحاً انه من الممكن التغلب على مشكلة الدعم عن طريق المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص ورفع الدعم عن القطاع العام او يستفاد من الدعم للقطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء وبعد ذلك يتم بناء التجربة العراقية للخصخصة وليس اتباع خصخصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مضيفاً ان مشكلة الديون هي ليس في مبالغها وانما في الفوائد المفروضة على هذه القروض وعدم تسديدها من قبل النظام السابق نتيجة للظروف غير الطبيعية والحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق وحتى اكون صادقاً فان الديون العراقية ولغاية ١٩٩٧ قيمتها لا تتجاوز ٤٢,١ مليار دولار والآن تقدر بـ ١٢٣ مليار دولار.

وقال الدكتور ستار جبار البياتي في مداخلته ان الدكتور باتع الكبيسي تكلم عن موضوع التضخم واود القول في الوقت الذي يسعى فيه البنك المركزي العراقي إلى تخفيض نسبة التضخم بـ ٢٠٪ فان وزارة المالية تفاجئ المجتمع بمشروع يقضي بارتفاع اسعار المشتقات النفطية وهذا المشروع في حقيقته يزيد من معدلات التضخم وهذا الامر يعطينا دليلاً على ان الدولة لا تزال سياستها الاقتصادية متناقضة ولا تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وملاحظتي الثانية ان ما طرحه السيد عبد الحسين محيي رئيس التجمع الصناعي العراقي حول زيادة الدخول وتحقيق الرفاهية، نقول بدورنا في الوقت الذي كان فيه دخل المواطن او الراتب والاجور معفاة من الضرائب فان الموظف الذي يعتبر من ذوي الدخول المحدودة او الواطئة يتعرض اليوم إلى فرض ضريبة بنسبة كبيرة على دخله ما يفسر ان الموظف يعمل لمدة "١٢" شهراً في السنة ويتسلم دخل "١٠" شهور او اقل بينما الباقي يذهب كضريبة إلى الدولة، والسؤال الذي يطرح نفسه، اين الرفاهية التي تكلم عنها المتحدث في ظل فرض ضريبة على الدخول بنسبة ١٤٪ مع نسبة فقر في المجتمع تصل إلى ٦٠٪ مع ارتفاع متصاعد ومستمر في الاسعار؟

واشار الدكتور وارد نجم عبد الله مسؤول الدراسات في رابطة منتجي وموزعي المنتجات النفطية إلى ان الظروف الحالية التي يمر بها المواطن العراقي لا تسمح باية زيادة باسعار المشتقات النفطية وان رفع اسعارها سيؤدي إلى مشاكل خطرة تلحق افدح الضرر بالمواطن العراقي وان على الدولة ان تقوم بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين قبل ان تفكر بزيادة اسعار المشتقات النفطية.

من جانبه دعا السيد اياد جواد عبد رئيس مجلس ادارة رابطة منتجي وموزعي المنتجات النفطية في مداخلته وزارة النفط إلى ان تعالج المشاكل التي تعترض انسيابية توزيع هذه المشتقات وتفتح المجال امام القطاع الخاص للعمل وتقليل معاناة المواطنين ولا تقتصر على منافذها الحكومية وان امام الحكومة الكثير من المهام التي يفترض ان تنفذها وان زيادة اسعار المشتقات النفطية يسبب لها عرقلة في اداء مهامها ويعطلها عن تنفيذ برامجها.

وقال الصحفي جواد الخرسان من صحيفة البينة، في مداخلته ان زيادة اسعار المشتقات النفطية ستواجه مشكلة سياسية قبل ان تكون اقتصادية والحكومة الحالية ليست بحاجة لأي هزة سياسية او نقمة جماهيرية وذلك لما تعانيه من المشاكل جراء تردي الخدمات الاساسية والبطالة وغيرها، مطالباً بضرورة الاستمرار بدعم المشتقات النفطية والقضاء على التهريب إلى دول اخرى والذي يكلف البلد خسائر اقتصادية كبيرة.

ورقة مركز بحوث الوطن العربي

وبعدها تناول الدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني رئيس قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية في مركز بحوث ودراسات الوطن العربي في الجامعة المستنصرية في ورقة عمل قدمها باسم المركز تحت عنوان الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لرفع اسعار الوقود على العراقي سعي الحكومة ومنذ تسلم السلطة في حزيران عام ٢٠٠٤ إلى اعتماد اسس اقتصادية عدتها منجزات مهمة من خلال اصدار تشريعات اقتصادية ومالية وتجارية مهمة مثل قانون الشركات والمصارف والبورصة والاستثمار الاجنبي والادارة المالية والبنك المركزي وتخفيض الضرائب الكمركية وضريبة الدخل وزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وتحقيق التوازن في ميزانية الدولة الموحدة واصدار عملة جديدة وتحقيق تحسن واستقرار في سعر صرف الدينار، والتحسن الكبير لقطاع الاتصالات بادخال محطات الاتصالات الفضائية وشبكات الهواتف النقالة.

واضاف في ضوء ذلك عملت الحكومة على تحقيق ايرادات اضافية للموازنة العامة تتمثل بزيادة الصادرات النفطية وزيادة العوائد المتحققة منها، يرافق ذلك زيادة اسعار المشتقات النفطية، (البنزين وزيت الغاز والنفط الابيض والغاز السائل) في الداخل بشكل تدريجي بما يتلاءم مع تحسن النشاط الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن حسب ما جاء بستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في تشرين الاول ٢٠٠٤، بحجة ان برميل النفط الخام المجهز للمصافي العراقية يباع بـ ٢١ سنتاً امريكياً في حين ان سعره في السوق الدولية قدر آنذاك بـ ٢٦ دولاراً واليوم يزيد على ٥٠ دولاراً وبالتالي فان الحكومة تتحمل دعماً سنوياً بحدود ٨ مليارات دولار عن المنتجات النفطية وكأن الحكومة تقدم هذا الدعم للدول المجاورة، مشيراً إلى ان وزارة المالية تقدمت في الاسبوع الماضي بمشروع رفع اسعار الوقود إلى مجلس الوزراء يقترح فيه زيادة اسعار البنزين العادي من ٢٠ ديناراً للتر الواحد إلى ٢٥٠ ديناراً والبنزين المحسن من ٥٠ إلى ٥٠٠ دينار والنفط الابيض بـ ٥٠ ديناراً وهكذا أي ان الزيادة في اسعار الوقود بلغت عشرة اضعاف او اكثر والحقيقة ان الاسباب التي دفعت وزارة المالية إلى اعلان هذه الزيادة او التمهيد لها رغم انها بدأت بها عندما رفعت اسعار البنزين من ٢٠ ديناراً إلى ٥٠ ديناراً من دون الاعلان عن هذه الزيادة مستغلين بذلك الازمات المفتعلة لتمرير هذه الزيادة وعبر بيع البنزين باسعار تجارية في محطات خاصة، هو توقيع مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي التي وقعها وزير المالية السابق ومحافظ البنك المركزي بتاريخ ١٤ ايلول عام ٢٠٠٤ والتي ضمت برنامج الحكومة الاقتصادي والمالي لما تبقى من عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ الهادف إلى تحسين رفاهية الشعب العراقي وكذلك الاستقرار السياسي والاجتماعي ويساعد العراق لايجاد الحل للديون الخارجية الفقرة (٣) من الرسالة وهذا البرنامج هو الخطوة الاساسية التي اعتمدها نادي باريس للنظر في اعادة جدولة ديون العراق.

وبين المشهداني ان اهم ما جاءت به مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بخصوص اسعار المشتقات النفطية ما نصت الفقرة ٣٢ منها على انه في نهاية عام ٢٠٠٤ سوف تزيد الحكومة الاسعار المحلية لمنتوج النفط المشتق مثل البنزين، تتوقع الحكومة ان تحقق من هذه الزيادة زيادة الايرادات مليار دولار عام ٢٠٠٥ وهو تعديل اولي من الخطة الهادفة إلى جعل اسعار الطاقة في مستويات اسعار الانقاذ في نهاية عام ٢٠٠٩ وتعتقد الحكومة بان هذه الخطوة تؤشر رغبة الشعب العراقي في تطبيق اصلاحات اساسية لرفع ماليات العراق العامة في موقف قوي ضمن الاجل المتوسط للحكومة مبيناً ان برنامج الاصلاح الموقع مع صندوق النقد الدولي هو الحلقة الاولى والاساسية لاعادة جدولة ديون العراق مع نادي باريس الذي الزم العراق تطبيق سياسة الاصلاح هذه خلال ثلاث سنوات بدءاً من ١ / ١ / ٢٠٠٥ وتنتهي بنجاح في ٢٠٠٧/٢/٣١ فقد ربط اسقاط الجزء الثالث منها البالغ ٣٠٪ عند بدء تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي المتمثلة في رفع الدعم عن السلع الاساسية للبطاقة التموينية وعن الخدمات الحكومية المقدمة كالماء والكهرباء والاتصالات وكذلك الحال برفع اسعار الوقود إلى مستوى اسعار الوقود في الدول المجاورة وعند نجاح تطبيق هذه السياسة بعد ثلاث سنوات اي في ١ / ١ / ٢٠٠٨ سيتم شطب الجزء الثالث البالغ ٢٠٪ من اجمالي ديون نادي باريس لذلك نجد ان الحكومة الزمت نفسها بتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي برفع اسعار الوقود ورفع الدعم في عام ٢٠٠٥ ولم تبق من السنة سوى اربعة اشهر فقط فنراها تمهد لذلك بالاعلان عن نيتها في رفع الاسعار في محاولة منها لاستثمار ردود الفعل لدى المواطنين وتعذرها بعدم وجود شاحنات لنقل مواد البطاقة التموينية من الموانئ إلى الوكلاء من جهة اخرى وخلق ازمات الوقود الدورية بين الحين والآخر تمهيداً لرفع اسعارها وقبولاً بالواقع.

واكدت الورقة ان محاولة الحكومة زيادة اسعار الوقود بهذه المعدلات التي تزيد على اكثر من عشرة اضعاف في ظل الوضع الاقتصادي المتردي للمواطن نتيجة لتدهور الوضع الامني وزيادة الحواجز والعوارض الكونكريتية والاسلاك الشائكة المعطلة للحركة وتدهور الخدمات الاساسية كالكهرباء والماء والخدمات الصحية والصرف الصحي مع ثبات مستوى الاجور والرواتب وتفاقم مشكلة البطالة والفقر والفساد الاداري وتدني مستوى خدمات النقل العام سوف يؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم إلى مستويات اعلى بكثير مما جاء بستراتيجية التنمية التي قدرته بـ ١٥٪ نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وبدء عمليات الاعمار نتيجة لارتفاع اسعار الوقود، الامر الذي سيؤدي إلى تفاقم اكبر لمشكلتي البطالة والفقر يوافق ذلك تصاعد السخط الشعبي على هذه السياسات وخروج المظاهرات لما حدث في مدن السماوة والبصرة وكربلاء ومدن اخرى قد يرافق ذلك انفلات امني خطر مع تصاعد عمليات الارهاب الذي يستهدف منشآت الحكومة ومؤسساتها ومنتسبيها سعياً لافشال هذا المشروع واسقاطها.

واقترحت ورقة عمل مركز بحوث ودراسات الوطن العربي ان تسعى الحكومة إلى العمل على استقرار الوضع الامني والاقتصادي للبلد وتوفير الخدمات الاساسية والاعتماد على الاسلوب التدريجي وعدم اعتماد اسلوب الصدمة في اية خطوة من خطوات الاصلاح الاقتصادي المزمع تبنيه مستقبلاً ورفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يتناسب مع الزيادة في الاسعار مستقبلاً.

مداخلات ورقة العمل الثالثة

واشار الدكتور ضياء المكوطر في مداخلته عن ورقة العمل الثالثة إلى ان هناك نقطة جديرة بالاهتمام ويمكن من خلالها الرد على التوجهات الجارية والمعلن منها بشكل خاص، بان زيادة الاسعار الغرض منها السيطرة على الطلب وتوجيهها الوجهة الصحيحة لكل هذا اقول ان هناك مواد اساسية منها المواد الغذائية والمشتقات النفطية تتميز بمرونة ضعيفة وبالتالي فان استجابتها تكون ضعيفة للزيادة في الاسعار وبالتالي فان الطلب عليها يكون ضعيفاً هو الآخر.

وقال السيد باسم جميل انطون من خلال التقييم الكامل لاوراق العمل المطروحة للمناقشة نلاحظ ان الثقل الاساسي من الواقع الاقتصاد السيئ، يلقي على الحكومة الحالية او من يتناوب على الحكم بعد سقوط النظام ان سياسات الحكم الشمولي وادخال العراق بحروب طاحنة وعسكرة الاقتصاد وهيمنة فئة الطفيليين على الاقتصادي العراقي وعمليات تهريب الثروات الوطنية على جميع الصعد كل تلك العوامل وغيرها كان لها الاثر الكبير على الاوضاع المالية التي يعيشها المواطن اضافة إلى ما خلفه الاحتلال من تبعات اقتصادية واجتماعية "زادت الطين بله" وعليه فمن اجل اتخاذ قرار حاسم يهم مصالح الجماهير وحالتها المعيشية من زيادة اسعار المشتقات النفطية او قرار الخصخصة او الموقف من الديون وغيرها وهي قرارات حاسمة من حق الشعب ان يعبر عنها ويقول كلمته عبر ممثليه في الجمعية الوطنية.

وقال الزميل الصحفي عبد الزهرة البياتي في مداخلته ابارك لمؤسسة (المدى) للاعلام والثقافة والفنون حلقتها الدراسية الاقتصادية الخاصة بمشروع الغاء الدعم عن المشتقات النفطية التداعيات والبدائل والتي تناولت شأناً اقتصادياً وخطراً في حياة الشعب العراقي، موضحاً ان القائمين والمخططين لمسار الاقتصاد العراقي اليوم يفكرون مع الاسف الشديد بمنطق اقتصاد السوق والخصخصة للمشروعات الاقتصادية العراقية بحيث يغدو القطاع العام في خبر كان وتنسحب الدولة لتستقر فوق التل اما المواطن المسكين فيلقى النتائج، ان الخصخصة وبيع القطاع العام والغاء الدعم الحكومي كلها مشروعات يجري تكريسها الآن من دون الانتباه إلى المخاطر والتداعيات واستطيع القول اننا ذاهبون لاقتصاد مرهون بشروط صندوق النقد الدولي اذا لم يتدارك الشرفاء الموقف ويتم التصدي لكل هذه المظاهر وان الامكانيات المتوفرة والمتاحة للاقتصاد كبيرة وكبيرة جداً.

واكد السيد عماد الكرخي امين سر رابطة منتجي وموزعي المنتجات النفطية يجب تحقيق الموازنة بين الاطراف الثلاثة الدولة والمواطن والمستثمر العراقي في القطاع الخاص الذي يشكل تقريباً ٧٠٪ من العملية التوزيعية في مجال المشتقات النفطية، ان عملية رفع الاسعار المدروسة التي لا تشكل عبئاً على كاهل المواطن هي المطلوبة ولكن ظرفنا الحالي لا يسمح بتجربة من هذا النوع واقترح تشكيل مجلس فني واقتصادي يضم الاكاديميين المستقلين واطراف العملية الاستثمارية ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في القرارات التي تتخذ بالقطاع النفطي.